المحاضرة رقم (13): تابع للمحور السابع

سادسا : شروط قيام المراكز المالية الدولية .

لكي يصطلح على أي مركز مالي بأنه مركز مالي دولي وليس محلي ، يجب أن تتوفر فيه حزمة من الشروط السياسية والأمنية ، وشروط اقتصادية ، وأخرى مالية ، وشروط تقنية ،كما يلي :

I. الشروط السياسية والأمنية :

أن طبيعة النظم السياسية تقوم بدور مهم في تمركز العمليات المالية حتى تتحول إلى مركز مالي دولي ، فالاستقرار السياسي والأمني يترجم إلى مستويات متدنية أو مقبولة من المجازفة المالية ، على عكس المناطق التي تمتاز بالتقلبات السياسية ، كالانقلابات العسكرية والثورات الشعبية والحروب الأهلية ، وكذا عدم استقرار الحكومات وسرعة تغير القوانين والتشريعات ، فهي تشكل مركز طرد للأموال الأجنبية العابرة للحدود ، مما يساعد الشركات المالية توجه أنظارها واهتماماتها نحو مناطق أكثر أمنا واستقرارا من الناحية السياسية والأمنية .

II. الشروط اقتصادية :

تتركز الشروط الاقتصادية في :

1. توفر المنشآت القاعدية لمختلف التعاملات المالية والمصرفية ، من بنوك ، بورصات و الشركات والمؤسسات المالية ؛
2. توفر مستوى عالي من التطور الاقتصادي في شتى الجوانب ؛
3. المشاركة الواسعة في التجارة الدولية ، من خلال قوة التجارة والانفتاح المحليين .

III. الشروط المالية :

تتركز الشروط المالية في :

1. الإعفاء النسبي أو الكلي للضرائب كما هو الحال في جز الهاماس ولكسمبورغ، حيث تستفيد المؤسسات المالية هناك من تخفيضات ضريبية هامة ؛
2. عدم فرض قيود على التعاملات المالية والمصرفية مثل تحويل الأموال إلى الخارج والتعامل بأدوات مالية محددة، وتسقيف القروض ، وكذا تحديد معدلات الفائدة ؛
3. عدم فرض قيود تحد من هامش ربح المؤسسات المالية، كالاحتياطي القانوني للبنوك
4. حجم ضخم من التعاملات المالية والمصرفية والتبادلات المالية الدولية؛

IV. الشروط التقنية:

تتمثل الشروط التقنية فيما يلي:

1. توفر البيئة الخاصة بوسائل الاتصال والشبكات التقنية الواسعة والربط الكلية بشبكات الاتصال الداخلية والخارجية؛
2. التطور التكنولوجي والسرعة في أداء المعلومات آليا؛
3. توفر وانتشار الأجهزة والبرامج التقنية المساعدة على أداء العمليات المالية والمصرفية وبسرعة عالية وبتكاليف معقولة.

V. شروط أخرى:

إضافة للشروط السالفة الذكر، هناك شروط أخرى يجب توفرها في المراكز المالية الدولية، وهي :[1]

1. وجود أسواق مالية مستقرة ومنفتحة على العالم الخارجي وبلا قيود ؛
2. وجود يد عاملة متخصصة و تمتلك تكوينا وكفاءة عالية ؛
3. السرية والكتمان فب التعاملات ؛
4. تعدد اللغات .

سابعا : سلبيات المراكز المالية الدولية .

على الرغم من المزايا العديدة التي تقدمها المراكز المالية، إلا أن هناك بعض العيوب المصاحبة لإنشاء المركز المالي الدولي يمكن تلخيصها في الآتي :[2]

I. إن المركز المالي يتأثر بشكل متزايد بالاضطرابات والمشاكل التي تعاني منها الحكومات؛

II. تعد المراكز المالية صناعة هشة قابلة للانهيار في وقت سريع، ولعل التجارب الدولية تشير إلى أن المراكز المالية هي أكثر الصناعات عرضة للهزات، بسبب طبيعة العوامل المؤثرة على استقرار السوق ؛

III. عند تعرض المركز المالي لأي أزمة فإنه من الممكن أن تنتقل تلك الأزمة إلى القطاعات الأخرى في الاقتصاد خارج المركز المالي في الدولة وقد تنتقل إلى دول أخرى ؛

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص (80 ، 81) .

[1] هاشم السيد ، موقع سيق ذكره .

IV. لا يقتصر تأثر المركز المالي بالأوضاع المحلية فقط وإنما يمتد تأثره إلى الأوضاع الإقليمية والعالمية، حيث إن أي أزمة سياسية أو اقتصادية أو أمنية في دول الجوار تلقي بظلالها على عمل المركز؛

V. المركز المالي الدولي عادة ما يكون أكثر عرضة من غيره من القطاعات لعمليات الاحتيال والفساد والرشاوى التجارية للشركات الدولية، وعمليات غسل الأموال؛

VI. تفتقد المراكز المالية إلى مستويات عالية من الشفافية، لذا يكتنف عملها درجة عالية من الغموض بهدف التهرب من سلطة مؤسسات فرض القانون في دول مالكي الأموال ؛

VII. تؤثر المراكز المالية على ميزان المدفوعات نتيجة تحويل الأرباح وأجور العاملين إلى الخارج ؛

VIII. تتمتع المراكز المالية بمتطلبات احتياطي قانوني منخفضة، أو تكاد تكون معدومة وهذا يجعلها تفتح باب الإقراض على مصراعيه، ما يتسبب في ضياع أموال المودعين؛

IX. قد تُستخدم هذه المراكز كمعبر لتهريب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، بسبب وجود حرية تامة لخروج رؤوس الأموال وتحويلات الأرباح إلى الخارج في هذه المناطق؛

X. تتحول المؤسسات العاملة في المراكز المالية إلى مجموعات ضغط على الحكومات الوطنية، من أجل الحصول على المزيد من التسهيلات والامتيازات ما يضر بصانع القرار .